



صدر عن حزب حراس الأرز — حركة القومية اللبنانية، البيان التالي:

على الرّغم من التباين الكبير بيننا وبين "حزب الله" في المواقف والعقيدة فقد وجدنا في ورقة التفاهم المشتركة بينه وبين التيار الوطني الحرّ جملة نقاط إيجابية تشكل منعطفاً هاماً في الحياة السياسية اللبنانية، وتؤسّس للنهوض بدولة جديدة على قواعد عصرية ومتمينة إذا ما طبّقت تطبيقاً صحيحاً، وتوسّعت دائرة الموقعين عليها لتشمل باقي القوى والأحزاب السياسية العاملة في لبنان.

وأبرز إيجابيات هذه الورقة هي: أولاً كونها وثيقة مكتوبة ومعلنة أمام الرأي العام مما يجعل الموقعين عليها يلتزمون بها، وهذا يشكل سابقة متطورة في تاريخ الممارسة السياسية في لبنان لم نعهدها من قبل. ثانياً لأنها صيغت بكثير من الرّصانة والصدق والجديّة. وثالثاً لأنها أبقت الباب مفتوحاً أمام الجميع للانضمام إليها. ورابعاً لأنها تطرّقت إلى معظم المشاكل المحيطة بالأزمة اللبنانية ووضعت الأصبع على جرح اللبنانيين في المسائل الحسّاسة مثل معالجة الفساد من جذوره وملاحقة الفاسدين وإسترجاع الأموال المنهوبة، وإصلاح الإدارة على قاعدة الجدارة والرّجل المناسب في المكان المناسب، وإعتماد قانون إنتخابي جديد يكفل التمثيل الشعبي الصحيح ويمكن المغتربين من ممارسة حقهم الإنتخابي، والحدّ من تأثير المال السياسي والعصبيات الطائفية، وكشف مصير المفقودين في السّجون السوريّة والمقابر الجماعية، وإصلاح الأجهزة الأمنية، وإحترام الحريات العامة في الرأي والتعبير، ومعالجة مشكلة السلاح الفلسطيني، وبسط سلطة الدولة على كافة الأراضي اللبنانية، إضافة إلى ترسيم الحدود بين لبنان وسوريا وإقامة علاقات دبلوماسية بينهما...

ولعل أبرز ما ميّز هذه الورقة هو عودة "حزب الله" إلى كنف "اللبننة" بعد جنوحه المزمّن نحو المحور السوري — الإيراني وإنخراطه الكامل في سياسته، مما يمهدّ لفكّ عزله الداخلي وإنصهاره في المجتمع اللبناني بعد أن كان غريباً عنه في أغلب الأحيان.

أما البند المتعلق بسلاح "حزب الله" فبقي غامضاً وملتبساً مما يوحي بأنّ هناك نيّة للماطلة في نزعه وتسليمه إلى الجيش اللبناني عملاً بالقرار ١٥٥٩ وإستجابة لرغبة معظم اللبنانيين، وهذا ما يجعلنا نتحقّق عليه.

وننتحقّق كذلك على النداء الموجّه إلى اللبنانيين المقيمين في إسرائيل قسراً لجهةّ عودتهم المشروطة إلى ربوع الوطن عبر إلزاميّة مثولهم أمام القضاء ولو صورياً، وتصرّ على عودتهم موفوري الكرامة، والتعويض عليهم بما لحق بهم من أضرار مادية ومعنوية بإعتبارهم حاربوا دفاعاً عن لبنان وليس ضده كما يشيّعون، لذلك فهُم يستحقّون المكافأة لا المحاكمة.

وأخيراً نرى إنّ على الحكومة أن تتجاوب مع هذه الورقة — الوثيقة إذا ما أرادت الخروج من حالة الجمود المحيطة بها، وأن توسّع دائرة الحوار حولها لتشمل كل المواقع السياسية الأخرى، وتبادر إلى تنفيذ النقاط الإيجابية الواردة فيها، لأن العبرة أولاً وأخيراً في التنفيذ.

لبنّيك لبنان

أبو أرز
في ١٠ شباط ٢٠٠٦